# التصحيح التشريعي في أسعار المشتقات النفطية العراقية بين تحديات المرحلة ومعالجات المستقبل

**الدكتور**

**عمار فوزي كاظم المياحي**

**جامعة النهرين/كلية الحقوق**

**الملخص**

ان التغيير السعري في أسعار المشتقات النفطية العراقية، مثل أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر، حيث الالتزامات الدولية وتعهدات صندوق النقد الدولي، ولكون اقتصادنا جاء غير مهيأ لاستقبال مثل هذه الزيادة والاندماج فيها، كان من الضروري وضع نظام تشريعي يعرض التحديات ويضع حلول للمشكلات.

Abstract:

The changing market price of the prices of Iraqi oil derives is considered the main challenges facing the Iraqi economy at the present time because of the international obligations and International monetary fund commitments. Sine our economy is not ready to receive such showing the challenges and setting down solutions for the various problems.

**المقدمة**

يعد البحث في موضوع تصحيح أسعار المشتقات النفطية من أبرز المواضيع التي تسعى من خلالها دول العالم وعلى رأسها العراق الى إيجاد حلول عملية وعلمية، تساعد في حل مشكلة العجز المتصاعد في الموازنة العامة، نتيجة لسياسة الدعم السعري لتلك المشتقات وانخفاض اسعارها قياساً بكلف الاستيراد والانتاج الحقيقة.

ففي هذا الصدد تشير بيانات الموازنة العامة العراقية لسنة ٢٠٠٥، الى اتجاه الدعم الحكومي نحو تغطية الطلب على المشتقات النفطية وكونه قد بلغ (٣.٦) ترليون دينار من مجمل الانفاق العام فيها[١]، في الوقت الذي كانت بيعت فيه هذه المشتقات في السوق المحلية، بأسعار تافهة، لا تمثل أي مردود ذات تأثير إيجابي على الموازنة الاتحادية بصورة عامة وعلى قيد الإيراد العام فيها بصورة خاصة.

وقد اعتبر ذلك أبرز التحديات المالية اتي يعيشها قطرنا في الوقت الحاضر، واصبح أمر الإبقاء على سياسة الدعم السعري للمشتقات النفطية أمراً مستحيلاً ووسيلة للانتحار الاقتصادي، حيث الضغوط الدولية المتمثلة بالاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي، وضعف القدرة الوطنية الفعلية على تكرير النفط الخام، بما يوازي الزيادة الحاصلة في الطلب على هذه المشتقات، وغيرها من التحديات التي سنتناولها لاحقاً في هذا البحث.

وعلى هذا الأساس ولمواجهة تداعيات هذه التحديات ووضع المعالجات اللازمة لرسم آفاق جديدة ومتطورة للوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق، صدر قرار مجلس الوزراء برفع أسعار المشتقات النفطية وتصحيحها على مراحل وصولا الى تخفيض الدعم الحكومي لهذا النوع من السلع، بغرض تخفيض فجوة العجز في الموازنة العامة الاتحادية، وألغاء الدين العام الخارجي لدائني العراق من أعضاء ((نادي باريس للدائنين))، وزيادة الإيرادات العامة وتوجيهها بصورة أفضل نحو اعادة أعمار البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

من هذا المنطلق سنعمد الى تقسيم بحثنا الموسوم اعلاه على ثلاثة مباحث وخاتمة، نتناوله اتباعاً فيما يلي:

---

[١] أنظر: قيد الانفاق العام الجاري (الحقيقي) في الموازنة العامة العراقية للسنة ٢٠٠٥، والتي مثل فيها دعم الشتقات النفطية نسبة تراوحت بين (١٠%-١١%) من مجمل الأنفاق في ذلك القيد، أنظر في هذا الموضوع قانون الموازنة العامة لسنة ٢٠٠٥.

## المبحث الأول

## ماهية التصحيح السعري للمشتقات النفطية

يعد مفهوم التصحيح السعري للمشتقات النفطية من المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، التي برزت بوضوح بعد حدوث أزمة الطاقة فيما بعد حرب تشين عام ١٩٧٣، وما تبعه من استفحال للأزمة الاقتصادية في الدول الصناعية، نتيجة لذلك التصحيح السعري، الذي قامت به الدول النفطية وعلى رأسها ((العراق والمملكة العربية السعودية))، عند قيامها بوقف صادراتها من النفط الخام الى الدول الغربية الصناعية المؤيدة لإسرائيل، بالشكل الذي أدى الى ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في هذه الدول بعد توقف أغلب مصافي تكرير النفط فيها[٢]، مشيراً لذلك ولأول مرةٍ الى استخدام سياسة التصحيح السعري للمشتقات النفطية، في زيادة موارد الدولة المالية من جانب والتأثير المباشر على حجم الطلب لهذا النوع من السلع الاستهلاكية من جانب آخر.

أما اليوم فإن سياسة التصحيح السعري للمشتقات النفطية باتت مرتبطة بالسلطة واتجاهاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعليه فقد عرف التصحيح السعري بصورة عامة بأنه ((التغيير نحو الارتفاع أو عجز في المعروض منها، وذلك وفق نسبة عادلة من كلفة الانتاج وبقدر لا يرهق المستهلك، ولا يزيد من اعبائه الشخصية أو العائلية))[٣].

اما مفهوم التصحيح السعري للمشتقات النفطية بصورة خاصة فقد عرف بأنه ((نظام خاص من التغيير القيم في السلع النفطية المكررة في محطات التصفية (المصافي)، باتجاه دائم نحو التقلب ارتفاعاً أو انخفاضاً، بما يتناسب وكلف الانتاج

---

[٢] انظر: د.فؤاد مرسي، أزمة التنمية في البلدان النامية، منشورات مجلة الاقتصاد، بغداد، مطبعة سلمى، ١٩٧٨، ص ٥٣.

[٣] انظر: محمد نايف الشبلي، ماهية التسعير الوطني، مجلة الاقتصاد، العدد الثالث، آذار/١٩٧١، مجلة شهرية تصدرها وزارة الاقتصاد العراقية سابقاً، ص ٤.

الحقيقية ونظرة السلطة العامة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنموية) لعرض هذه السلعة))[٤].

وعلى هذا الأساس أصبحت دول العالم المعاصرة ومنها العراق، تتجه بصورة عامة الى تصحيح أسعار مشتقاتها النفطية من خلال اعتماد (سياسات عامة)[٥] للحكومة المنتخبة، تراعى فيها اتفاقات الحكومات السابقة الانتقالية مع المؤسسات المالية الدولية، وتعمل من خلالها على التأثير على حجم الطلب الاستهلاكي المحلي على هذه السلعة بعد رفع الدعم عنها جزئياً (أي رفع اسعارها بعد التصحيح) وزيادة المعروض منها في السوق المحلية، واعادة توزيع الإنفاق العام، بما يتناسب واحتياجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع بعد توزيع الانفاق العام، بما يتناسب واحتياجات الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع بعد اجراء هذا التصحيح السعري، وذلك بصورة اعانات شهرية، للمتضررين اقتصادياً واجتماعياً من استخدام سياسة التصحيح السعري للمشتقات النفطية[٦].

بناء على ما تقدم نجد ان سياسة التصحيح السعري للمشتقات النفطية يجب ان تستهدف ما يلي:

-**الهدف الأول:** ان تكون سياسة التصحيح السعري المبتغاة جزءاً لا يتجزء من سياسة (الاصلاح المالي)[٧] في العراق الجديد، حيث الدعوة للحد من تدخل الحكومة في دعم أسعار السلع الاستهلاكية المهمة (والتي على رأسها المشتقات النفطية)

---

[4] DelanVillan. Strategies for Financial Reforms.Staaf papers (imf). 1990.

[٥] تعرف السياسة العامة للدولة بأنها ((ما تعتزم ان تقوم به الحكومة، لحل مشكلة عامة تواجه المجتمع، أو لتوفير حاجات يتطلبها المجتمع))، أنظر في ذلك: د. خيري عبد اقوي، دراسة في السياسة العامة، الكويت، دار ذات السلاسل للطباعة، ١٩٨٩، ص ١٣.

[٦] أنظر: د. محمود عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، سلسلة عالم المعرفة، ١٦، الكويت، ١٩٧٩، ص ٨٠.

[٧] يعرف الاصلاح المالي في الدولة بأنه (سلسلة من الاجراءات المالية التي تعتمدها الحكومة لتعزيز كفاءة النظام وسلامته في الدولة). أنظر في ذلك: د. سعيد النجار، السياسة المالية واسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، ابي ظبي، ١٩٩٤، ص ١٨.

للعمل على تعزيز دور قوى السوق في توزيع الموارد المالية للدوفة، بما يخدم الطبقات الأدنى في المجتمع ويحسن قدرة الخزانة العامة في اعادة تعبئة احتياطيات التصحيح السعري لهذه المشتقات نحو اشباع الحاجات العامة الضرورية الأخرى كالكهرباء والتعليم والصحة ...ألخ[٨].

-**الهدف الثاني:** ان يراعى تحديد ابرز التحديات العلمية والعملية التي تواجه سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية في العراق بغرض وضع المعالجات لها وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من اعتماد سياسة التصحيح السعري لهذه المشتقات[٩]، والمتمثلة بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي ورفع مستويات المعيشة ونشر المساواة بين المواطنين وتغيير الذوق العام عن هذا النوع من السلع الاستهلاكية وايجاد البدائل الاستثمارية التي تدعم سياسة التصحيح السعري ، كأنشاء خطوط المترو أو توفير خطوط النقل المائي المتطورة عل ىنهري دجلة والفرات، تحت اشراف الدولة، واستحداث خطوط النقل العام بصورة أكثر تطوراً وحداثة.

**الهدف الثالث:** ان لا يكون التصحيح السعري للمشتقات النفطية وسيلة لارهاق الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع، فلا يعقل ان يتم وضع سياسة عامة للاصلاح الاقتصادي والمالي بناء على هذا التصحيح، يكون على حساب ابنائها الفقراء، والذين يعتبرون أشد فئات ذلك المجتمع تأثيراً بارتفاع اسعار المشتقات النفطية.

---

[٨] أنظر: د. أكرام عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، بغداد، مطبوعات بيت الحكمة، ٢٠٠٣، ص ١٥.

[9]Richard Hemming.Finance and development.Imf. Sep. 1988.

## المبحث الثاني

## التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي عند الابقاء على سياسة دعم اسعار المشتقات النفطية

ان الاقتصاد العراقي كغيره من الاقتصاديات النامية، يواجه جملة من التحديات، التي تجعل من الابقاء على سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية أمراً مستحيلاً، بسبب ما تكتنفه هذه السياسة من اضرار على الخزانة العامة وهدر للمال العام وضياع للخدمات العامة، ولأهمية عرض تلك التحديات في رسم الاطار العام للمعالجة وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي المنشود في مجال اصلاح أسعار المشتقات النفطية، ارتأينا عرض هذه التحديات وفقاً لما يلي:

-التحدي الأول: التزام العراق باتفاقياته الدولية مع صندوق النقد الدولي.

تعد الاتفاقيات التي وقعها العراق مع ((صندوق النقد الدولي))[١٠] من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي في الابقاء على سياسة دعم اسعار المشتقات النفطية، حيث يقتضي البرنامج التصحيحي الذي يقدمه هذا الصندوق الى الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية ومالية، وعلى رأسها ((تضخم حجم الدين العام الخارجي))، ان تقدم هذه الدول برفع الدعم بصورة متدرجة عن هذه المشتقات بغية تخفيض عرض النقد المتداول والمتاح لشراء هذه السلعة والعمل على تقليص الطلب الكلي عليها ومعالجة عجز الموازنة العام نتيجة للاستيراد المتواصل من هذه المادة.

والعراق بدوره لم يشذ عن هذا البرنامج التصحيحي، بل سار على نهجه، وفقاً لاتفاقية الترتيبات المساندة (sba)، والتي تقضي بأن يتم أطفاء بنسبة ٥٠% من الدين، عند اعتماد هذا البرنامج واطفاء الديون المتبقية الأخرى (لأعضاء نادي

---

[١٠] تأسس صندوق النقد الدولي، وفقاً لاتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤ وتعد عضوية الصندوق شرطاً مسبق للأنضمام الى البنك الدولي والدولة التي تنتهي عضويتها في صندوق النقد الدولي تفقد عضويتها في البنك الدولي بعد ثلاثة شهور ويتخذ الصندوق من واشنطن مقراً له، أنظر في ذلك:

UN.International Montary and Financeiallssues for the 1990.Vol, 111.Ny 1993.

باريس للدائنين)[١١]، عند اكتمال تطبيق هذا البرنامج، سيكتسب العراق ثقة دائنيه والمجتمع الدولي، بأن اقتصاده سائر نحو الاصلاح والتطور، إذ التخلي عن سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية واعتماد ما جاء في هذه الاتفاقية، سيؤدي الى انهاء الدين الخارجي العراقي، وسيطلب في نهاية الأمر لمصلحة الانسان العراقي، ويقلل من استنزاف موارد الدولة أزاله التشوهات السعرية التي لحقت بالاقتصاد العراقي نتيجة للابقاء على سياسة الدعم السعري لهذه المشتقات، وسيدعم حركة الاستثمار الخاص في توفير المشتقات النفطية.

**-التحدي الثاني: تهريب المشتقات النفطية العراقية الى دول الجوار الجغرافية.**

بعد تهريب المشتقات النفطية العراقية الى دول الجوار الجغرافي، التحدي الثاني الذي يواجه الاقتصاد العراقي في الابقاء على سياسة دعم اسعار المشتقات النفطية، حيث ان الفرق الكبير في أسعار هذه المشتقات بين ما يباع منها في السوق العراقية وبين ما يباع منها أسواق الدول المجاورة، شكل سوقاً سوداء رائجة لمهربي المشتقات النفطية يقومون فيها بتهريب هذه السلعة الرخيصة ولمدعومة من العراق الى هذه الدول مستفيدين في ذلك من ضعف السيطرة على المراكز الحدودية ودخول مافيات متعددة الجنسية بسهولة من خارج العراق الى داخله[١٢]. ولعل الرسم البياني رقم (١) يشير بوضوح وعلى سبيل المثال الى الفارق السعري الشاسع البنزين في العراق واسعاره في بعض الدول المجاورة.

---

[١١] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، ٢٠٠٦، ص ٢.

[١٢] ان انعدام الأمن في بعض الدول، ساهم بصورة حاسمة في دخول بعض عصابات المافيا الدولية اليها، وذلك لغرض التاجرة بمقدراتها الطبيعية والبشرية، وابرز الأمثلة على ذلك دخول المافيا الدولية ال بالبوسنة والهرسك، انان الحرب الأهلية التي وقعت هناك عام ١٩٩٢ بغرض المتاجرة بالرقيق الأبيض، ودخولها كذلك الى سيراليون أثناء الحرب الأهلية بغرض تهريب الماس الى اوربا. أنظر في ذلك: د.فؤاد الدين اقتصاديات الدول المتحاربة، بيروت، ١٩٩٩، ص ١٤-١٩.

من هذا الرسم البياني نلاحظ الانخفاض الكبير في سعر البنزين الذي يباع في العراق عن السعر الذي يماثله من نفس المادة في دولة مجاورة ولتكن سوريا مثلاً، فالأخيرة يباع فيها لتر البنزين الواحد بـ(٤١) سنت، في حين ان لتر البنزين الواحد يباع في العراق بـ(٣.٣) سنت، وهذا يمثل فارق سعري كبير سيجعل من سياسة الدعم العراقية لأسعار المشتقات النفطية وسيلة لإغراء مهربي المشتقات النفطية للقيام بتهريب هذه السلع الضرورية ما دام الربح المتحقق من هذه العملية سيفوق التصور عن ما يمكن ان يحققوه من أرباح من هذه المتاجرة غير المشروعة في دول أخرى.

**-التحدي الثالث: تفاقم أزمة قطاع الانتاج النفطي في العراق.**

ان من الطبيعي لأية سياسة مالية أو اقتصادية ان لا تستقيم إذا ما فقدت أدوات بقائها وضروريات وجودها، ومن ذلك سياسة الدعم السعري للمشتقات النفطية، فهذه السياسة باتت محطمة ومنهكة، نتيجة لانهيار قطاع الانتاج النفطي في العراق، الذي يمول بنيتها التحتية من المشتقات النفطية، نتيجة لعدة أسباب ابرزها ما يلي:

**السبب الأول:** قدم التكنلوجيا التي تعتمدها مصافي النفط الوطنية العراقية، فأغلبها تعود الى حقبة الثمانينات من القرن المنصرم، الأمر الذي أدى الى انخفاض انتاج المشتقات النفطية إلى أدنى المستويات، ولا ننسى هنا الدور الذي لعبته الحروب والحصار الاقتصادي في تدمير المتبقي من هذه الصناعة.

**السبب الثاني:** العمليات الارهابية التي تكاد ان تقضي على جميع عمليات التأهيل والاصلاح الصناعي للمصافي الوطنية العراقية القديمة، والتي طالت بمجملها خطوط الانابيب الاستراتيجية للنفط والغاز، ومنعت عمليات الاستيراد للمشتقات النفطية من خارج العراق، من خلال اصطياد الشاحنات الناقلة للمشتقات النفطية المستوردة على الطرق الدولية الرابطة بين العراق والدولة المصدره لهذه المشتقات.

ويكفي في هذا الاطار الى ان نشير ان عمليات التأمين الدولي على المشتقات النفطية المصدرة الى العراق، باتت الأعلى على المستوى العالمي[١٣].

**السبب الثالث:** الفساد الاداري الذي يسود قطاع الانتاج في هذه المصافي، والتي باتت السبب الأول لتهجير المشتقات النفطية الى خارج العراق، خصوصاً مع أرتفاع أسعار هذه المشتقات في الدول المجاورة.

**السبب الرابع:** عدم وجود نظام متكامل لتخزين هذه المشتقات، يكون قادر على تكوين احتياطي وطني، لمواجهة أي أزمة في الطلب على هذا النوع من السلع، وينبغي هنا ان نشير الى التصريح الذي أدلة به مدير عام الشركة العام لتوزيع المشتقات النفطية الى قناة التلفزيون العراقي[١٤]، والذي اشار فيه الى ان العمليات التخزين وان وجدت للمشتقات النفطية، المنتجة في المصافي الوطنية، الا ان انعدام الأمن في مناطق ذلك الخزين سيمنع الشركة وخطوط النقل فيها من الوصول اليه، خصوصاً في ظل الغياب الكامل للتنسيق مع وزارة الدفاع والداخلية.

**السبب الخامس:** وهو بنظري الحقيقة المرة التي يجب ان يتجرعها شعبنا العراقي الأبي، وهو وجود نسبة كبيرة من ابنائه انعدم لديهم الحس الوطني، فباتوا يبيعون هذه المشتقات في السوق السوداء، الذين هم أنشؤها باسعار فاقت أي تصحيح سعري، يمكن ان تقوم به الدولة مستقبلاً، وهذا يعود الى عدم وجود رغبة لدى المجتمع في الأخبار عن هذه الفئات الضالة خوفاً منها او لاعتقادهم ان هذه المشتقات باتت محصورة ومتوفرة بأسعار هذا السوق الأسود، الذي جعل من سياسة الدعم السعري وسيلة لتحقيق مأرب خاصة على حساب الدولة والمجتمع، ساعدهم في ذلك الاستهلاك غير المرشد من المواطنون لهذه المشتقات نتيجة لرخص أسعارها وزيادة

---

[١٣] أنظر في هذا الاطار التقرير الدولي الذي اعدته الشركة العالمية للتأمين الدولي والذي اعبرت فيه العراق من أخطر دول العالم، التي ترتفع فيها اسعار التأمين على البضائع المصدرة اليه.

[١٤] بث هذا التصريح بعد صدور قرار مجلس الوزراء الموقر بتصحيح اسعار المشتقات النفطية من قبل د.محمد العبودي مدير عام الشركة العامة لتوزيع المشتقات النفطية العراقية.

الطلب عليها لمواجهة حالات الاستهلاك اليومي، وللجزم بقوة الصناعة الوطنية لتكرير النفط الخام خلافاً للواقع الذي يعيشه هذا القطاع في الوقت الحاضر.

**السبب السادس:** ارتفاع كلفة الانتاج للمشتقات النفطية العراقية في المصافي الوطنية، بنسب تفوق نسبة المساهمة التي يقدمها المستهلك لهذه المشتقات حتى أصبحت هذه المشتقات أدنى سعراً من اسعار المياه المعدنية.

وفي هذا الاطار يعكس لنا الرسم البياني رقم (٢) نسبة الدعم الباهض للحكومة لهذه المشتقات، مقارنة بما يدفعه المستهلك من كلفة الانتاج أو الاستيراد، الأمر الذي أدى الى زيادة كلف هذه المشتقات بصورة مسرفة وغير مربحة ساهمت فعلياً في تدمير نظام الاستهلاك المحلي لهذه المشتقات.

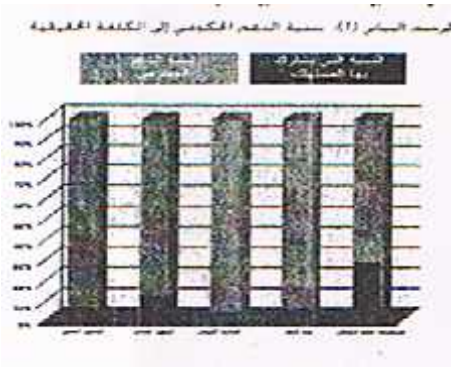

**التحدي الرابع: العجز المستمر والمتصاعد في الموازنة العامة.**

لقد أدى استخدام سياسة الدعم السعري للمشتقات النفطية، الى عجز مستمر ومتصاعد في الموازنة العامة، نتيجة لتفوق الانفاق العام على الايرادات العامة، واتجاه هذا الانفاق عملياً لدعم الأسعار السائدة للمشتقات النفطية على حساب القطاعات الأخرى التي يحتاجها المجتمع بصورة دائمة ومستمرة، كقطاع التربية والتعليم والصحة والبلديات، ولعل من الضروري هنا ان نشير الى الرسم البياني رقم (٣) الذي يعكس مشكلة العجز في الموازنة العامة العراقية لسنة ٢٠٠٥ والتي يظهر

فيها العجز بنسبة (٧.٠٢٣) مليار دينار، كفرق مالي بين حجم الانفاق العام وحجم الايراد العام.

الرسم البياني (٣) يبرز مشكلة العجز في الموازنة العامة للسنة (٢٠٠٥)، مليار دينار

المصدر: محلة العراق للاصلاح الاقتصادي لسنة ٢٠٠٥:

وإذا كان ما تقدم يمثل فجوة للعجز بين النفقات العامة والايرادات العامة، بشكل عام، الا ان الجول رقم (١) يشير بوضوح الى ان سياسية الدعم السعري للمشتقات النفطية، كانت السبب الرئيس وراء تحقق هذا العجز، وفيه يظهر قطاع المشتقات النفطية المدعوم الأول، بين القطاعات الرئيسية الأخرى في الدولة، من ناحية التخصيص المالي الفعلي في الموازنة العامة وذلك خلال السنة ٢٠٠٥.

جدول رقم (١)

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| 12 | 477 | |
| 4 | 144 | |
| 2 | 59 | |
| 2 | 70 | |
| 0.5 | 18 | |

## المبحث الثالث

## المعالجات الداعمة لتصحيح اسعار المشتقات النفطية في العراق واثرة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي

بعد ان حددنا ابرز التحديات التي تواجه العراق كحكومة وكشعب في الابقاء على سياسة دعم أسعار المشتقات النفطية، ننتقل الآن الى طرح عدد من المعالجات لتلك التحديات، والتي نعتقد بأنها ستحقق مستقبلاً ما نصبوا اليه من التطور الاقتصادي والاجتماعي.

فهذه المعالجات تعتمد بداية وقبل طرحها على نظام طموح لتصحيح أسعار المشتقات النفطية، يقوم وفقاً لخطة جرئية تراعي استحقاقات الوطن الاقتصادية وظروف المواطن الاجتماعية (ظروف المعيشة الشخصية والعائلية).

لذا فقد ارتأينا الى ان نضع هذه المعالجات وفقاً لما يلي:

١-ايجاد سياسة وطنية واضحة لمواجهة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن بسببها تصحيح أسعار المشتقات النفطية، بعد رفع الدعم بالنسبة للطبقات الفقيرة في المجتمع، فمنذ نهاية ثمانينات القرن المنصرم، أصبح التصحيح السعري في المشتقات النفطية في العالم، موجه لمصلحة الفقراء في المجتمع وفقا لقاعدة التقليل المستدام للفقر، كنتاج ورد فعل على الأضرار التي سببها رفع الدعم السعري عن هذه المشتقات، بالنسبة للفقراء في تلك الحقبة[١٥].

وعلى هذا الصعيد يمكن لنا اعتبار قانون ((شبكة الحماية الاجتماعية العراقية))[١٦] أبرز صورة المعالجة المستدامة للفقر الناتج عن تصحيح أسعار

---

[١٥] أنظر: د. عماد عبد اللطيف سالم ومحمود خالد المسافر،عولمة الفقر، بغداد، مطبوعات بيت الحكمة، السرد للطباعة، ٢٠٠١، ص ٨٠.

[١٦] وضع قانون شبكة الحماية الاجتماعية العراقية موضع التنفيذ عام ٢٠٠٦ بميزانية بلغت (٥٠٠) مليار دينار، خصصت لمواجهة الاضرار التيسببها تنفيذ سياسية التصحيح السعري للمشتقات النفطية في العراق، وفقاً لعدة أهداف هي: (١) مساعدة العائلات الاكثر فقراً في العراق. (٢) مساعدة أطفال تلك العوائل على التمتع بصحة جيدة ومواصلة الدراسة. (٣) انشاء فرص عمل مؤقتة وذلك عن طريق القيام باعمال الأشغال العامة. (٤) مساعدة

المشتقات النفطية. حيث خصصت الحكومة العراقية ضمن موازنتها الاتحادية للسنة ٢٠٠٦ مبلغاً قدره (٥٠٠) مليار دينار لتنفيذ استحقاقات شبكة الحماية الاجتماعية في مساعدة الطبقات الفقيرة والمهمشة لتجاوز الآثار الجانبية الناجمة عن تصحيح أسعار المشتقات النفطية، إذ سيتم دفعها بصورة رواتب للحماية الاجتماعية على المشمولين بها من قل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

وفي هذا الاطار نرى تسجيل الملاحظات الآتية على هذا القانون، رغم كونه ليس محلا لبحثنا، من ذلك مثلاً ان الضبابية تحيط موقف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تحديد مستويات الفقر (خط الفقر) وتختار في ذلك فئات معين تمن المجتمع في حين ان المجتمع العراقي باعتقادنا المتواضع بات بمجمله ضمن هذا الخط، نتيجة لانعدام خدمات الكهرباء والنقل الحكومي وتدني مستويات الرواتب للعاملين لدى دوائر الدولة، مقارنة بنسب التضخم المرتفع وندرة المشتقات النفطية المنتجة والمستوردة من جانب وارتفاع اسعار هذه المشتقات في السوق السوداء من جانب آخر.

٢-رفع التشوه عن هيكل الأسعار كمنطلق ضروري لاحتساب جدوى الاستمرارية بسياسة التصنيع الوطني للمشتقات النفطية وذلك من خلال تأسيس (جهاز وطني للتسعير) يقوم برسم السياسة العامة للتسعير لهذه المشتقات وغيرها للعراق، وفقاً

---

المعاقين ومنكوبي الحروب وذلك وفقاً لخط محددة للفقر هو اعتبار المواطن العراقي فقيراً إذا مقدار دخله اليومي (١) دولار ولعل الجدول الآتي يحدد بوضوح سقف الاعانة الشهرية التي تقدمه هذه الشبكة للفقراء في العراق، بما يتناسب ووضعهم الاجتماعي فيها، إذا ما كانوا غزاباً أو متزوجين.

| حجم الأسرة | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ فأكثر |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سقف دخل الإعانة التي تقدمها الشبكة | ٥٠ | ٧٠ | ٩٠ | ١٠٠ | ١١٠ | ١٢٠ ألف دينار |

أنظر في ذلك التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية للسنة ٢٠٠٥، قانون شبة الحماية الاجتماعية العراقي.

لآليات التصحيح السعري صعوداً وانخفاضاً، بما يتناسب واتجاهات الطلب الاستهلاكي ويؤدي الى استقرار الموازنة العامة.

٣-الالتزام بالاتفاقيات الدولية المعقودة مع صندوق النقد الدولي، فيما يتعلق بسياسة (التصحيح السعري) بشرط اطفاء الديون الخارجية كاملة سواء أكانت (لدائني نادي باريس) أو (للدائنين الخليجيين) وذلك حتى تتناسب أو تتفوق المصالح الاقتصادية المتحققة من هذا الاطفاء مع الاضرار الاقتصادية والاجتماعية التي تسببها سياسة التصحيح السعري للمشتقات النفطية على المجتمع.

٤-اعتماد سياسة المصارحة الوطنية، لأفراد المجتمع بأهمية هذا التصحيح السعري على مستقبل العراق وذلك بالاستعانة بوسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، وتسهيل النقاشات المستقبلية حول هذا الموضوع في مؤتمرات تجري داخل العراق وخارجه بالتعاون مع الخبرات الدولية والمحلية اللازمة في هذا المجال.

٥-ضرورة زيادة الطاقة الانتاجية الفعلية للمصافي الوطنية العراقية الى ما يزيد على (٢٠٠٠٠٠٠ مليون برميليومياً) (أي ما يتجاوز ثلاثة اضعاف الحاجة المحلية للمشتقات النفطية) مع العمل على افتتاح مصافي جديدة تكون قريبة من الحقول النفطية وخطوط نقل النفط الخام الاستراتيجية وخطوط النقل السريعة، مضاف اليها وحدات متطورة للتخزين بسعات كبيرة، تسمح للحكومة ان تتحكم بالمعروض من هذه المشتقات، لتواجه من خلاله الزيادة المستمرة في الطلب الاستهلاكي على هذه المادة.

٦-ضرورة اعتماد منهج الشفافية الادارية في القيادة والتحكم بالمعروض السلعي من هذه المادة، وذلك من خلال إقصاء العناصر الفاسدة من قيادة المصفي الوطنية، وايجاد رابطة قانونية بين هذه القيادات والمؤسسات الرقابية المسؤولة عن تدقيق مدخلات الايراد العام الناتج عن بيع المشتقات النفطية، بما يضمن انسيابية هذه السلعة للسوق وعدم احتكارها، لأغراض التربح الخاص على حساب المصلحة العامة.

٧- العمل على اعطاء الثقة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي من أجل توفير هذا النوع من الزمن، وذلك بعد ان أصبح الانتاج الوطني غير كافياً وأصبحت الاسعار لا تتوافق مع كلفة الانتاج الفعلية لهذه المادة، وعليه ندعوا الدولة في هذا الاطار الى فتح باب الاستثمار بالاعتماد على التشريعات الوطنية التي يجب ان تلزم المستثمرين بضرورة المحافظة على انسيابية هذه السلعة، بما يتناسب والحاجة المحلية، وعدم تجاوز الاسعار التي تحددها الجهات القطاعية في الدولة وفقاً لاقتصاديات السوق وقواعد الاتفاقية المبرمة مع هؤلاء المستثمرين.

٨-العمل على مكافحة تهريب المشتقات النفطية، من خلاله اعطاء مكافئات نقدية لمن يبلغ عن اسماء وأماكن وأسواق هؤلاء المهربين والجهات التي يهربون من خلالها الى خارج القطر والعمل على شمول المبلغين عن جرائم تخريب خطوط نقل النفط الخام الى المصافي بهذه المكافئة، خصوصاً إذا ما علمنا التأثير البالغ لتلك العمليات في اشعال أسعار المشتقات النفطية،كذلك ندعو في ذات الاطار الى دعم قوة حماية النفط وخطوط النقل، بكافة التجهيزات اللازمة لتوفير هذه الحماية (من الطائرات والمناضير الليلية واجهزة الاتصال الحديثة ...ألخ).

٩- تدعو الحكومة العراقية الجديدة، التي تتمترس بدرع السيادة الوطنية، الى ان تعقد اتفاقيات دولية مع دول الجوار الجغرافي، بغرض التنسيق معها على كافة الأصعدة الأمنية والفنية والادارية، في مجال منع تهريب المشتقات النفطية، على ان يسبق ذلك اعلانا رسمياً للحكومة يشير بصراحة الى تنفيذ أقصى أنواع العقوبات على أبنائها ممن قد سولت لهم أنفسهم للتعاون مع مهربي النفط الدوليين لتهريب قوت العراق من المشتقات النفطية وتخريب اقتصاد الوطن.

**الخاتمة**

من دراستنا في هذا البحث المعمق لتحديات ومعالجات التصحيح السعري للمشتقات النفطية في العراق، فاننا نصل على الاستنتاجات الآتية:

١-لاحظنا ان دخول العائق لاتفاقية صندوق النقد الدولي الخاصة باطفاء الدين العام الخارجي، عُد أمراً محموداً لانهائه، من جانب اعباء هذه الديون ولمنع احتكار المهربين عملية تسعير هذه المشتقات من جانب أخر.

٢-ارتبطت سياسة التصحيح السعري لهذه المشتقات، بمشكلة مستديمة على الاقتصاد العراقي، الا وهي العجز في الموازنة العامة، الناجم عن دعم اسعار هذه المستقات بما لا يتلائم وكلفة انتاجها، الأمر الذي جعل من الابقاء على هذه السياسة أمراً مستحيلاً.

٣-توصلنا الى ان الأقدام على تصحيح اسعار المشتقات النفطية في العراق لابد ان يراعى القوة الشرائية للطبقات الفقيرة في المجتمع، وذلك من خلال تحديد خط حقيقي للفقر لها، حيث ان رفع اسعار هذه المشتقات لابد ان يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع الأخرى والخدمات، وفي هذا الاطار تعرضنا لتصميم العراق المعالج للفقر الناجم عن التصحيح السعري لهذه المشتقات، إذ انشأت شبكة خاصة للحماية الاجتماعية للفقراء حيث يتوقع ان تشمل اعاناتها مليون عراقي متضرر من التصحيح السعري للمشتقات النفطية.

٤- توصلنا الى ضرورة ايجاد سياسة جديدة في التصحيح السعري لهذه المشتقات، تستند على زيادة الانتاج النفطي الخام، بما يؤدي الى زيادة المشتقات النفطية المنتجة في المصافي الوطنية، والعمل على افتتاح مصافٍ جديدة بالتعاون مع المستثمرين الوطنيين والاجانب.

٥- ان سياسة التسعير للمشتقات النفطية، وان تحكمت بها قوى السوق من (عرض وطلب) الا ان ذلك لا يمنع مستقبلاً من وضع تشريعات مناسبة للحفاظ على المستوى العام للأسعار وتشكيل جهات رقابية مستقلة تحافظ على الاسعار من التشوه في السوق المحلية.

**المصادر**

**أولاً: القوانين.**

١- قانون الموازية العامة العراقي للسنة ١٠٠٥.

٢-قانون شبكة الحماية الاجتماعية العراقي.

ثانياً: الكتب العربية

١-د. خيري عبد القوي، دراسة في السياسة العامة، الكويت، دار السلاسل للطباعة، ١٩٨٩.

٢-د. محمد عبد الفضيل، النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٩.

٣-د. سعيد النجار، السياسة المالية واسواق المال العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي ١٩٩٤.

٤-د. اكرم عبد العزيز، الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الولي والخيار البديل مطبوعات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٣.

٥-د. عماد عبد اللطيف سالم وآخرون، عولمة الفقر، مطبوعات بيت الحكمة، السرد للطباعة، ١٩٩٩، ٢٠٠١.

٦-د. فؤاد جمال الدين، اقتصاديات الدول المتحاربة، بيروت، ١٩٩٩.

**ثالثاً: الكتب الأجنبية:**

1-Delan Villan.Strategies for Financial Reforms.Staaf papers (lmf). 1990.

2-Richard Hemming.Finance and development.Imf. Sep. 1988.

3-UN.IntemationalMontary and FinanceiaIlssues for the 1990.Vol. 111.Ny 1993.

**رابعاً: المجلات**

١-د. فؤاد مرسي، أزمة التنمية في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد، بغداد، مطبعة سلمى، ١٩٧٨.

١-د. وليد خدوري وآخرون، الأسس المطلوبة لسياسة نقطية عراقية سليمة، مجلة الحكمة، العدد ٤٠، السنة الثامنة، ٢٠٠٥.

٣-محمد نايف الشبلي، ماهية التسعير الوطني، مجلة الاقتصاد، العدد الثالث، ١٩٧١.

خامساً: التقارير

١-التقرير السنوي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، قانون شبكة الحماية الاجتماعية ٢٠٠٥.

٢-التقرير الدولي للشركة العالمية للتأمين، دبي، ٢٠٠٥.